

صندوق الإستثمارات العامة يعلن إتمام تسعير طرحه الأول من الصكوك الدولية بقيمة 3.5 مليار دولار

المصدر: صندوق الإستثمارات العامة

تاريخ النشر: 19 أكتوبر 2023

- الصكوك حظيت باهتمام كبير من المؤسسات الاستثمارية الدولية والإقليمية مع طلبات اكتتاب تجاوزت 25 مليار دولار أمريكي (94 مليار ريال سعودي تقريباً)
- الإصدار سيندرج في سوق الأوراق المالية الدولية في بورصة لندن
- يعكس الإصدار التزام الصندوق بالمشاركة الفاعلة في الأسواق المالية العالمية وبتماشى مع استراتيجية تمويل الصندوق متوسطة المدى

الرياض 19 أكتوبر 2023: أعلن صندوق الإستثمارات العامة اليوم إتمام تسعير طرحه الأول من الصكوك الدولية المقومة بالدولار، حيث بلغ إجمالي الطرح 3.5 مليار دولار أمريكي (أكثر من 13 مليار ريال سعودي)، موزعاً على شريحتين وفق التالي:

- الأولى بقيمة 2.25 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 8.4 مليار ريال سعودي)، لصكوك مدتها 5 سنوات، تستحق عام 2028.

- الثانية بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 4.69 مليار ريال سعودي)، لصكوك مدتها 10 سنوات، تستحق عام 2033.

سوف يدرج الطرح في سوق الأوراق المالية الدولية في بورصة لندن، وتجاوزت نسبة التغطية سبعة أضعاف إجمالي الإصدار، حيث وصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب إلى أكثر من 25 مليار دولار أمريكي (94 مليار ريال سعودي تقريباً)، ما يعكس ثقة المستثمرين في الصندوق. كما وسيتم توجيه عائدات الطرح لأغراض الصندوق العامة.

وتمثل القروض وأدوات الدين واحدة من مصادر التمويل صندوق الإستثمارات العامة، إلى جانب زيادة رأس المال عن طريق الدولة، والأصول المملوكة للحكومة التي تُحوّل ملكيتها للصندوق، وعوائد الإستثمارات. ويأتي إصدار الصكوك ضمن برنامج الصكوك الدولية حديث الإنشاء من قبل صندوق الإستثمارات العامة، وذلك عقب إصدار الصندوق لسندات خضراء من خلال استراتيجية تمويل الصندوق متوسطة المدى بقيمة 8.5 مليار دولار (ما يعادل 30.87 مليار ريال سعودي) موزعة على طريحين في عامي 2022م و2023م تضم سندات خضراء تصدر لأول مره لمئة عام، وأول سندات خضراء يصدرها صندوق ثروة سيادي، وحصوله على قرض مجّمع بقيمة 17 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 63.75 مليار ريال سعودي) في نوفمبر 2022م، ضمن استراتيجيته لتنويع مصادر تمويله.

معلقاً على إصدار الصكوك، قال فهد السيف، رئيس الإدارة العامة للتمويل الإستثماري العالمي في صندوق الإستثمارات العامة: "هذا الإصدار الأول من نوعه للصندوق يمثل خطوة مفصلية جديدة ضمن استراتيجية تمويل الصندوق متوسطة المدى، كما يشكّل استمراراً لبرنامج الصندوق الخاص بأسواق رأس المال الدولية كمشارك نشط في سوق الدين العالمي. ارتفاع مستوى الطلب من قبل المستثمرين يُعد دالة حقيقية على الثقة في صندوق الإستثمارات العامة، كما يؤكد هذا الإصدار التزام الصندوق الواضح بتحقيق استراتيجيته ومستهدفات رؤية المملكة 2030."

وحازت القوة الائتمانية لصندوق الإستثمارات العامة اعترافاً دولياً في أوائل عام 2022 عندما قامت وكالة التصنيف الائتماني العالمية موديز (Moody's) بمنح صندوق الإستثمارات العامة تصنيف ائتماني عند الفئة A1 وتقييم للجدارة الائتمانية حسب بطاقة الأداء المعتمدة، وهي مقياس للقوة الائتمانية لصندوق الإستثمارات العامة على أساس

مستقل، عند Aa2. تعد النتائج المشار إليها في بطاقة الأداء الخاصة بصندوق الاستثمارات العامة ثاني أعلى مستوى على مستوى العالم بين صناديق الثروة السيادية التي تصنفها وكالة موديز. كما قامت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" (FITCH) بمنح صندوق الاستثمارات العامة، في أوائل عام 2022، تصنيف ائتماني طويل الأجل عند الفئة A. وفي عام 2023، قامت وكالة موديز بتحديث نظرتها المستقبلية لصندوق الاستثمارات العامة إلى "إيجابية" من "مستقر"، كما رفعت "فيتش" تصنيف الصندوق من (A) إلى (+A) مع نظرة "مستقرة".